الفصل السادس

أزمة الأفكار والمؤسسات
فى الأمة الإسلامية
هل يمكن بناء مركز حضارى جديد؟

إن السبب الأساسى لتزايد حدة المشاكل السياسية والنفسية/ الاجتماعية بين المجتمعات الإسلامية خاصة وبين أرجاء الأمة عامة، يكمن فى التنافر القائم بين الإدراك الذاتى الإسلامى القوى - الذى يقدم نظرية بديلة ناجحة - وبين الواقع الحالى الذى تعيشه المجتمعات الإسلامية فى ظل نظام عالمى لتوزيع القوى لم يترك لهذه المجتمعات فرصة القيام بدور فاعل أو مؤثر على الساحة العالمية أسوة ببقية النظم السياسية والاقتصادية الكبرى الراهنة. وقد أتى العجز عن تفعيل النظرية الإسلامية بشكل عملى من أجل بناء مركز حضارى بديل نتيجة للإشكالية الحضارية الشاملة التى يواجهها العالم الإسلامى. على أننا يجب أن نلاحظ أن الإشكالية الحضارية الراهنة تختلف عن الإشكالية التاريخية التى تسببت فى تَنَقُّل المركز الحضارى للأمة الإسلامية من منطقة إلى أخرى: من دمشق إلى بغداد، ومن بغداد إلى القاهرة، ومن بعدها إلى استانبول، أو إلى مناطق مزدهرة حضارياً مثل أسبانيا أو الهند، وثمة أزمات كثيرة صاحبت عملية الانتقال تلك، لكنها لم تتعد كونها أزمات حضارية داخلية، سرعان ما كانت تعالج ضمن النموذج الحضارى نفسه من خلال إعادة بناء النظم السياسية والاقتصادية ضمن مركز حضارى جديد يتمتع بالقوة والحيوية.

غير أن الإشكالية الراهنة التى تواجه الأمة كانت ولا تزال أكثر شمولاً، وأكثر من مجرد أزمة حضارية داخلية، والسبب هو أن السيادة قد انتقلت بشكل واضح إلى حضارة أخرى ذات طابع مادى بحت. وعلاوة على ذلك، ونتيجة للسمة الشمولية لهذا التحدى الحضارى فإن الأزمة الراهنة التى تواجهها الأمة لن يمكن التغلب عليها بمجرد إجراء تعديلات فى عناصر النموذج الحضارى التاريخى. ونتيجة لهذه الصعوبة فإن حركات التقليديين (الإسلاميين) الجدد لم يكتب لها النجاح. فمثلاً برغم هجمات المغول التى دمرت معظم مراكز الإشعاع الحضارى فى العالم الإسلامى، إلا أن

المسلمين استطاعوا التغلب على تلك الأزمة من خلال إعادة بث الحيوية الحضارية من جديد، وكان السبب الرئيسى فى نجاحهم هو أن التحدى المغولى كان عسكرياً فقط. وعلى أية حال، فعندما غزت القوى الاستعمارية العالم الإسلامى بما تملكه من منظومات فكرية وعسكرية وسياسية واقتصادية؛ ساعية لفرض إدراك ذاتى مغاير للهوية فى تلك الظروف نشأ وضع جديد أساسه الشعور بالنقص، ونتيجة للصدمة التى أحدثها الاستعمار جاء رد الفعل مستنداً على إدراك ذاتى مؤسس على تصورات نظرية وخبرات تاريخية.

والحاصل أن السيادة المادية للحضارة الغربية أدت إلى ظهور استجابتين فى العالم الإسلامى، وذلك بعد الفشل الذى منيت به المحاولات التقليدية الجديدة لإحياء الحضارة الإسلامية من خلال إجراء تعديلات على النموذج التاريخى. تمثلت الاستجابة الأولى فى محاولة إظهار مدى التوافق بين المصادر الجوهرية للتعاليم الإسلامية، وبين العلوم الغربية الحديثة التى شكلت البنية التحتية للهيمنة المادية. وحملت تلك النزعة الإصلاحية بعداً يدعو لتنقية العقيدة من الشوائب التى لحقت بها، والعودة إلى صفائها الأول؛ ذلك لأن هذا الاتجاه كان يهدف إلى إيجاد حلول لتلك المشاكل مباشرة من صميم التعاليم الإسلامية الجوهرية. وكان ذلك التصور مبنياً على افتراض مؤداه أن العائق الذى حال دون تحقيق الهيمنة المادية للإسلام، قد نشأ من التطبيق التاريخى للتعاليم الإسلامية، وليس من التعاليم الإسلامية نفسها. أما الاستجابة الثانية فقد استهدفت إحداث تحول حضارى شامل من خلال ثورة تغريبية. وقد افترض أصحاب هذا التوجه أن العقبة التى حالت دون تفهم المجتمعات الإسلامية لأسلوب الحياة الحديثة لم تنتج من التطبيق التاريخى الخاطئ للتعاليم الإسلامية فحسب، بل من التعاليم الإسلامية نفسها أيضاً.

(أ) الأزمة الفكرية

هذه الأزمة هى أزمة النموذج الفكرى الأساسى الذى تبنته النخبة الفكرية الإسلامية، والتى استطاعت من خلاله توجيه وصياغة التطور الثقافى للعالم الإسلامى

ضمن إطار تعليمى له خصوصيته التى تميزه عن غيره. فالتحول الحضارى الذى فُرض على العالم الإسلامى بعد تغريب الهوية الإسلامية، كان يهدف إلى استنبات نخبة فكرية موالية للغرب عبر مؤسسات تعليمية غربية التوجه، بحيث يمكنها أن تقود التحول الحضارى وتبرره. ولكن بعد السياسات التى طبقت خلال القرن العشرين، فإنه بات من المستحيل الزعم بأن الدور الذى لعبته تلك النخبة المستنبتة قد اكتسب شرعية لدى الجماهير المسلمة. وبدلاً من ذلك نشأت حالة من الاستقطاب بين الثقافة النخبوية والثقافة الجماهيرية التى حاولت بدورها إيجاد قنوات جديدة للإسهام فى عملية التنشئة الاجتماعية.

وإذا ما أردنا توضيح عملية التحول الفكرى وتداعياتها النفسية والثقافية، فإنه يصبح من الضرورى أن نمهد لذلك بتقديم إطار نظرى موجز. فقد كان المراد هو إجراء عملية تحول فكرى على يد الإنتلجانسيا المتغربة التى تحكمت فى مؤسسات التنشئة الفكرية والاجتماعية فى أغلبية بلدان العالم الإسلامى، وذلك عن طريق تهميش فئة «العلماء»، وهم الصفوة الثقافية والفكرية فى الأمة الإسلامية. ويوصف العلماء فى النظرية الإسلامية بأنهم ورثة الأنبياء، نظراً لدورهم الأساسى فى تنوير المجتمع المسلم. وهذه المهمة التى اختص بها العلماء كمرشدين للجماهير المسلمة اقتضت نموذجاً معرفياً وقيمياً خاصًا، بحيث يكون مؤسسًا على افتراض رئيسى مؤداه أن هناك توافقًا تامًا بين المصادر المعرفية. وعليه فإن تجديد وإحياء هذا النموذج المعرفى الإسلامى يجب أن يقوم به «علماء الأمة»، فهم العالمون بالأصول الإسلامية المنزلة، وهم القادرون على إعادة تفسيرها وفقاً لأساليب منهجية مشتقة من داخل النموذج المعرفى الإسلامى نفسه. وعلى الرغم من أن الموقع السياسى «للعلماء» كان دائمًا ما يتغير تبعًا لتغير الظروف، فقد بقيت لهم خاصيتان عامتان هما: عدم تأسيس طبقة مؤسسية من رجال الدين، وقيامهم بدور بارز داخل المجتمع خلال الحقبة الكلاسيكية؛ حيث كانت منزلة العلماء موضع قبول واحترام من قبل الجماهير المسلمة. وثمة تكوينات ثقافية أخرى أسهمت فى القيام بأدوار مماثلة، إلا أن الدور الجلى الذى لعبه العلماء كان له بعدان رئيسيان: نقل معرفة تتسم بالانسجام والتوافق، والبرهنة على تلك المعرفة وتسويغها. أما مهمة النقل، أو «التثبيت» فقد ضمنت استمرارية التراث

الذى تركه النبى صلى الله عليه وسلم، وحمله الصحابة والتابعون من بعدهم. وأما مهمة «الدحض»، أو البرهنة على تلك المعرفة وتقديم الأدلة العقلية والنقلية التى تثبت صحتها فهى مهمة منطقية متوقعة لرسالتهم السامية كمرشدين للأمة، ودحض أية عناصر دخيلة تظهر جراء التفاعل مع حضارات أخرى، أو مع بيئات اجتماعية وثقافية مختلفة. وقد أكسبت عملية «التثبيت» التراث الإسلامى ثراء وغنى مع استمرار التراكم الثقافى والمعرفى، بينما حالت عملية الدحض دون تسلل أية أفكار هدامة قد تتهدد البنية العقائدية المنقولة عن المعرفة الموحاة.

وقد نجح العلماء فى القيام بمهمتهم وخاصة فى المراحل التى اشتدت فيها التحديات الحضارية عبر التاريخ، وذلك بفضل حيوية الحضارة الإسلامية وقوتها، ولم يتردد المسلمون عن دمج كثير من الأفكار والعناصر المستمدة من حضارات سابقة على الحضارة الإسلامية والتى توافقت مع ثوابت ومعايير الحضارة الإسلامية. وإذا أخذنا مفهوم «العَالم» بمعناه الصحيح والشامل فى التراث الإسلامى - وليس بمعنى مختزل يشير فقط إلى الفقيه، أو القاضى كما فعل مونتجمرى وات (٢١٠ : ١٩٧٠) - فسوف نجد أنه قد أسهم بدور جوهرى من خلال عملية الدحض وإعادة التوازن فى الفكر الإسلامى. بيد أن هذا الدور لم يتحقق فى سياق التحدى الحضارى فى التاريخ الحديث بعد أن أصبح العالم الإسلامى فى موقف دفاعى فى مواجهة صعود الحضارة الغربية ونزعتها التوسعية. وظهرت الحاجة إلى إيجاد نخبة فكرية حديثة كى تأخذ دورها فى توجيه التحولات الحضارية للعالم الإسلامى. لكن للأسف فإن الإنتلجانسيا المتغربة؛ وهى النخبة الجديدة التى نهضت للقيام بتلك المهمة، لم تمتلك أية مرجعية فكرية تاريخية متسقة مع الحضارة الإسلامية. وكان نشوء تلك النخبة الفكرية فى الدولة العثمانية دليلاً قاطعًا على الأزمة الفكرية التى لا تزال الأمة الإسلامية تعانى منها.

وتدلنا الوقائع التاريخية على أنه قد ظهرت فى مطلع القرن التاسع عشر فئتان فى العالم الإسلامى بهدف مواجهة التحدى الغربى: وهما أهل العلم وأهل القلم (البيروقراطية). كان العلماء غير قادرين على التعاطى مع مثل تلك المهمة الشاقة نتيجة لما غرس فى أذهانهم من تكاسل ووهن من قبل نظام (المدرسة) التقليدى الذى حال دون أى إنتاج فكرى مما أدى إلى أفول نجم تلك الفئة. ولذلك استطاعت البيروقراطية -

أو "أهل القلم" أن تملأ الفراغ الحاصل، وأتاح لهم دورهم المحورى فى الأنشطة الفكرية أن يقوموا باقتباس عناصر حضارية جديدة وإدماجها فى البنية الاجتماعية والسياسية؛ الأمر الذى أدى لحدوث تحولات مؤسسية جذرية فى النواحى الاقتصادية والقانونية والسياسية فى المجتمع.

إن ما حدث من تطور فى التوجه الفكرى فى العالم الإسلامى يختلف تمامًا عما حدث فى التجربة الغربية، حيث شكل التراث التاريخى الثقافى معينًا معرفيًا وقيميًا تنهل منه التوجهات الفكرية الغربية، وارتبطت تلك المنظومة بالبنية الاجتماعية الاقتصادية داخل الحضارة الغربية. فالتوجه الفكرى الحديث فى المجتمعات الغربية يعتبر انعكاساً للتحولات الحضارية التى خلفتها الثورة الصناعية، كما أن هذا التوجه وثيق الصلة باتساع الطبقة البرجوازية هناك. بعكس الحال فى المجتمعات المسلمة، إذ لم تأت النخبة الفكرية الموالية للحضارة الغربية نتيجة لتحول حضارى، بل جاءت كمحاولة لخلق مثل هذا التحول من خلال تبنى عملية مأسسة مفروضة قسراً من خارج السياق الحضارى الإسلامى. وإضافة إلى ذلك فليس لتلك النخبة أية علاقة مع البنية الطبقية الاجتماعية الاقتصادية نتيجة لغياب هذه الطبقية الاقتصادية أصلاً عن المجتمعات الإسلامية. كما أعاق التصور البرجماتى المركزى للتقاليد البيروقراطية صياغة أية تفسيرات شاملة متطورة لذلك التحدى الحضارى بسبب اختزال المشكلة إلى الجوانب العسكرية والسياسية فقط.

وقد وحدت الإنتلجانسيا المتغربة نفسها مع جهاز الدولة، وساعدها على ذلك أنها ذات خلفية بيروقراطية، وأدى هذا إلى خلق ممارسات قمعية أسست عليها هذه الإنتلجانسيا استراتيجية رأسية لإنجاز عملية التحول الحضارى؛ بحيث تأخذ شكلاً هرمياً نحو التغريب الشامل. ومن ثم، قدمت النخبة التغريبية للمجتمعات الإسلامية إدراكًا ذاتيًا جديداً يقوم على أساس خطة شاملة لتغيير التوجهات الفكرية للجماهير. وقد خلق الإدراك الذاتى الجديد والوسائل الهرمية التى انتهجتها هذه النخبة توتراً مفاهيميًا بين العلماء، بصفتهم قادة الفكر التقليديين، وبين النخبة الفكرية المستحدثة، وبالتالى نشأ توتر مماثل بين النخبة الفكرية والجماهير. واستمرت تلك العداوة بين أهل العلم وأهل القلم خلال القرن التاسع عشر، إلى أن انتهت بإقصاء وتهميش أهل العلم

خلال النصف الثانى من القرن العشرين نتيجة لسيطرة الإنتلجانسيا المتغربة واحتكارها للساحة الفكرية بشكل مطلق.

وقد سعت تلك النخبة الفكرية المتغربة ـ ومثيلاتها من نخب عسكرية وسياسية ـ إلى تحقيق ثلاثة أهداف هى: إيجاد ثقافة قومية جديدة مطابقة للمفاهيم الغربية، وإنجاز التنمية الاقتصادية، وإعادة بناء القوة السياسية والعسكرية للوصول إلى موقع أفضل على الساحة الدولية. وفرضت الأيديولوجيات بشكل رسمى ليس فقط لتحقيق تلك الأهداف، بل أيضاً لتسويغ السياسات الاحتكارية التى مارستها النخب المتغربة فى مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وحاول أعضاء النخبة الفكرية المتغربة فى عديد من المجتمعات الإسلامية خلق ثقافة قومية تستند إلى الإدراك الذاتى القومى، ومستمدة من نظريات التاريخ المستحدثة التى ربطت بين الأمة المعاصرة وبين تراثها السابق على الإسلام، على نحو يتوافق تمامًا مع الخلفية التاريخية للتجربة الغربية. فأطروحات أنصار الدولة التركية الحديثة أن العرقيات التركية والهندوأوروبية ذات أصل واحد، وكذلك المحاولات الدءوب فى مصر لإحياء العصر الفرعونى الذهبى، هذه وتلك تمثلان نموذجين تطبيقيين للنظرية الحديثة فى التاريخ والثقافة. وربما كانت ادعاءات صدام حسين بإعادة تأسيس الحضارة البابلية هى النموذج الأخير من نماذج إحياء الثقافات القومية فى العالم الإسلامى. وكان الهدف الأساسى وراء تلك المحاولات هو خلق رؤية حضارية نابعة من التقسيمات الإقليمية القومية، والإطاحة بحلم إعادة الخلافة الإسلامية كمؤسسة ترمز لوحدة الأمة وتحدد خصائصها الثقافية وفقاً للنموذج الإسلامى.

واليوم، ونحن فى مطلع القرن الواحد والعشرين، نجد أن النزعة الفكرية التغريبية تواجه مأزقًا حقيقيا لعدة أسباب: أولها الفشل فى إنجاز أى من الأهداف التى حددتها منذ بداية القرن العشرين. فقد عجزت عن إيجاد ثقافة قومية مستقلة عن الخلفية الإسلامية، برغم احتكار التغريبيين لكل قنوات التنشئة الاجتماعية والثقافية. كما عجزوا حتى عن توليف تركيبة ثقافية تحوز على تأييد الجماهير المسلمة. والسبب الثانى هو العجز عن تحقيق هدف التنمية الاقتصادية. صحيح أن بعض الإنجازات الاقتصادية يمكن الحديث عنها فى عدد من الدول، إلا أنها لم تلق ترحيبًا من عموم الشعب؛ لأنها

لم تحقق نمواً شاملاً من جهة، ولم تكن لها نتائج ملموسة تساعد على الارتقاء بمنزلة تلك الدول ضمن الهرمية الاقتصادية الدولية من جهة أخرى، وكان هذا هو السبب الثالث الذى يقف خلف مأزق النخبة المتغربة. وعليه يمكن القول إ المحاولات التحديثية التى اتهمت التراث الإسلامى بالتخلف والانزواء قد فشلت فى استقطاب الشعوب الإسلامية، التى بدأت تقارن أوضاعها بأوضاع دول أخرى كاليابان - مثلاً - التى حققت معجزة حقيقية فى الشأن الاقتصادى، رغم أنها بدأت فى تحديث نظمها ووسائلها بعد - وليس قبل - بدء محاولات التحديث التغريبى فى العالم الإسلامى.

ومما زاد الطين بلة أنه بالرغم من الإخفاقات المتكررة لتوجهات النخب الفكرية البيروقراطية التغريبية، إلا أن هذه النخب أضحت أكثر ميلاً لتبنى وممارسة سياسات أشد قمعاً وأكثر ضراوة عن ذى قبل، كى تحمى مكانتها الاحتكارية، بينما أخذت الشعوب تبحث عن وسائل أكثر توافقًا مع الإدراك الذاتى النظرى المستمد من التراث الإسلامى، وأدت هذه الحيوية الجديدة إلى خلق حافز نفسى نحو التحرر من عقدة النقص والشعور بالدونية، وزادت كذلك من تفاقم التوترات والصراعات فى بعض المجتمعات الإسلامية مهدِدةً - فى الوقت نفسه - استقرارها السياسى.

وهناك أزمة أخرى واجهت النخب الفكرية التحديثية المتغربة تمثلت فى المعضلة المتعلقة بفرضيتهم القائلة بأحادية اتجاه التقدم التاريخى، وبأن الحضارة الغربية تشكل نهاية مراحل هذا التقدم. تلك الفرضية التى سوغت الدور الذى قاموا به من أجل إحداث تحولات مجتمعية جذرية نحو التغريب، على الرغم من أن تفاقم الإشكالية الحضارية فى المجتمعات الغربية ذاتها قد أصابت هذا التصور التحديثى بالاضطراب، الأمر الذى انعكس على المهمة التبشيرية للنخبة التغريبية التى بُنيت على هذا التصور الغربى للتحديث. ولذلك فإن المشكلة الأساسية التى تثقل كاهل البنية الثقافية للأمة الإسلامية، تكمن فى النموذج الأصلى الذى تبناه رواد التحديث على النمط الغربى. ففى الوقت الذى بدأت فيه النخبة التغريبية تتراجع عن الدور المركزى الذى كانت تقوم به، نجد أن «العلماء» قد تم تهميش دورهم فى كثير من البلدان الإسلامية. وبناء على ذلك فثمة تحول حضارى جديد يشق طريقه فى العالم الإسلامى، آخذًا منحى مغايراً لسلفه الذى ساد القرن التاسع عشر. وأهم ما يميز هذا التحول الحضارى الجديد هو أنه يستلهم أفكاره من المرجعية الإسلامية، ويقوده جيل جديد من المسلمين ذوى التعليم

العالى، فكثير من قياديى الحركات الإسلامية داخل المجتمعات الإسلامية تجدهم إما مهندسين أو علماء اجتماع أو أطباء.

وقد أدى عدم الاستقرار فى النموذج الأساسى الذى تبنته القيادات الثقافية إلى انتشار نوع من الفوضى الفكرية، وهى فوضى ذات دلالة على وجود نوع من الحيوية على أية حال. وبالرغم من أن هذه الحيوية قد تقود إلى مرحلة من الإصلاحات والتجديدات، إلا أنه حرى بنا ألا نغفل أن الأزمة ستظل قائمة إلى أن يأتى نموذج جديد تتبناه القيادات الفكرية يكون متسقًا مع التصورات الحضارية التى تأملها المجتمعات الإسلامية؛ وذلك كى يقف فى مواجهة تحديات التحول الحضارى الراهن. ولنتذكر أن غياب نخبة فكرية متجانسة ذات رؤية واضحة كان أحد مؤشرات اندلاع حرب الخليج فيما يتعلق بأزمة العالم الإسلامى، إذ لم يكن هناك أى نوع من اللقاء بين العلماء والأكاديميين وبين صانعى القرار السياسى خلال تلك الأزمة. الأمر الذى يظهر مدى الافتقار إلى قنوات مؤسسية تعمل على التوفيق بين مساعى المؤسسات الفكرية وبين رؤى صناع القرار السياسى فى العالم الإسلامى.

واليوم تخلو الساحة من أية قنوات مؤسسية، اللهم إلا قناة أحادية الاتجاه فرضتها السلطات السياسية، تلك القناة التى يضع من خلالها العلماء مسوغات لتبرير السياسات التى يتبناها متخذو القرار. ناهيك عن كونها قناة تظل معطلة إلى أن تتفاقم أزمة ما، الأمر الذى يؤثر على مدى فعاليتها، ويتسبب فى عدم تهيئة الفرصة لمناقشة وطرح بدائل سياسية بحسب متغيرات الأزمة، ويحد من فرص المناورات السياسية. وإذا استمرت هذه الحالة قائمة فسوف تظل القدرة على معالجة الأزمات ضعيفة، وربما زادت استعصاء على الحل. إن وجود مثل تلك المؤسسة الفكرية المستقلة المزودة بقنوات اتصال ملائمة كان من شأنه أن يحول دون الدمار الذى تعرض له كل من العراق والكويت. ومن المفارقات أن المؤسسات الفكرية فى المجتمعات الغربية بما لها من قنوات اتصال ذات فعالية استطاعت أن تتواصل مع متخذى القرار السياسى فى حكوماتهم، مما مكنهم من وضع بدائل سياسية أكثر شمولاً وتأثيرًا.

وثمة مؤشر آخر - لا يقل أهمية عن سابقه بالنسبة لاندلاع حرب الخليج فيما يتعلق بالإشكالية الفكرية - يتمثل فى غياب رأى عام مؤثر قادر على توجيه القيادات

السياسية. لقد كان هناك رأى عام أمريكى ذو حضور قوى ومؤثر فى القرار الأمريكى، رغم بعد الأمريكيين عن أية تهديدات حقيقية تتهدد أمنهم وسلامتهم. وعلى الجانب الإسلامى نجد حالة عكسية فيما بين الأطراف المتناحرة، ونجدها بشكل أوضح فى الرأى العام العراقى مثلاً، وبعد الحرب تحديداً؛ حيث أخذ توجهًا ثورياً نحو مزيد من الدمار لا الإعمار. وكانت القشة التى قصمت ظهر البعير هى عدم وجود أية منظومة إعلامية مستقلة بإمكانها إيجاد فرصة لمناقشة أبعاد القضية. وبالتالى اعتمدت الشعوب الإسلامية على وكالات الأنباء العالمية، مثل الشبكة الإخبارية الأمريكية CNN التى استطاعت أن تتلاعب بعقول الشعوب الإسلامية وتعبث بها وتؤثر فى ردود أفعالها.

(ب) الأزمة الاقتصادية: عملية الاندماج فى النظام الاقتصاد العالمى

ترتبط الأزمة الاقتصادية التى تمر بها «الأمة الإسلامية» بشكل مباشر بالتنافر الحادث بين نظم السوق الرأسمالية العالمية، وبين الخبرة الاقتصادية التى عرفتها الأمة فى تاريخها. فالمجتمعات الإسلامية عامة، لم تمر بمراحل إقطاعية عبر تاريخها الحضارى؛ ولذلك فهى تفتقر إلى بعض الآليات الاقتصادية والمؤسسات التى أفضت إلى التراكم الرأسمالى فى أوروبا الغربية، ووفرت قوة دافعة للثورة الصناعية وتصدير التكنولوجيا، وأدت أيضاً إلى تعقد الهياكل والنظم الاقتصادية. وعندما صدرت قوى الاستعمار الغربية منتجاتها وآليات السوق الرأسمالى إلى المجتمعات الإسلامية، استطاعت أن تقصى المؤسسات الاقتصادية ونظم السوق الإسلامية التقليدية؛ التى كانت تعتمد على أصول قيمية معيارية تهدف إلى السيطرة على ميكانزمات العملية الاقتصادية برمتها، وقد نجحت فى ذلك إلى حد كبير رغم افتقارها للمبررات الكافية لتسويغ الأسس القيمية الخاصة ببنية السوق الرأسمالية، وصعوبة دمجها ضمن إطار النموذج الإسلامى والمفاهيم الاقتصادية الإسلامية.

ونحن الآن بصدد دراسة بعد آخر من أبعاد الإدراك الذاتى التى تؤثر على عملية نقل نظم السوق الرأسمالية إلى المجتمعات الإسلامية. فمن ناحية أخلاقيات الإنتاج والأطر السوقية الرأسمالية الاستهلاكية، هناك احتمال وارد بإمكانية توافقها مع هوية ذاتية برجوازية معينة كنموذج إنسانى أساسى. ذلك لأن مثل تلك الطبقة البرجوازية

بصفتها نموذجًا من نماذج الأخلاقيات الإنسانية لا يمكن أن تقوم لها قائمة ضمن الخلفية الحضارية الإسلامية؛ لأن هذه الطبقة تؤمن بتطبيق مفاهيم اقتصادية وضعية، مما يستلزم بالضرورة تهميش تطبيق الأسس المعيارية الإسلامية ضمن آليات حركة السوق. وتكمن هنا - بالذات - المعضلة الأساسية أمام محاولات تغريب الاقتصاد الإسلامى. ومن المعروف أن التنمية الاقتصادية التى شهدتها المجتمعات الغربية قد نتجت عن وجود طبقة اقتصادية لم يكن لها وجود فى المجتمعات الإسلامية، ولذلك فقد حاولت النخبة البيروقراطية فى المجتمعات الإسلامية إيجاد نموذج مطابق لتلك الطبقة الاقتصادية البرجوازية فى العالم الإسلامى.

وإذا نظرنا مثلاً إلى السياسة الاقتصادية إبان الخلافة العثمانية التى كانت تدعى (Mil-li Iktisat) وكذلك السياسات المماثلة لها فى مصر وفى مجتمعات إسلامية أخرى، نجد أنها كانت تهدف إلى إيجاد طبقة برجوازية إسلامية قادرة على أن تمهد الطريق أمام التنمية الاقتصادية. ونظراً لأن تعبير «المسلمين البرجوازيين» لم يكن متسقاً فى داخله، فلم تتمخض تلك المحاولات عن بناء نظام اقتصاد سوق بالمعنى الحقيقى، بل تمخضت بدلاً من ذلك عن رأسمالية زائفة وضعها برجوازيون زائفون. وبرغم نجاح هذه الرأسمالية الزائفة فى ترسيخ ثقافة استهلاكية مغرقة فى البذخ إلا أنها عجزت عن تحقيق إنتاجية إبداعية فى علاقات الإنتاج. وعلى الرغم من النجاح فى إزاحة الأسس الأخلاقية لنظم السوق التقليدية، إلا أن هذه الرأسمالية الزائفة قد أخفقت أيضاً فى تطوير أخلاقيات وضعية من أجل تطبيقها على العلاقات الاقتصادية. وكان الهم الأول الذى يشغل بال الكثيرين من الرأسماليين المزيفين هو انتماؤهم لطبقة اقتصادية أعلى، وتبنى أسلوب حياة قائم على المفاهيم الاستهلاكية فحسب.

وثمة تساؤلان مهمان فى سياق تناولنا للأزمة الاقتصادية، الأول هو: هل من الممكن نقل العقلية الغربية التى تشكل محور آليات السوق الرأسمالى نقلاً كلياً إلى المجتمعات الإسلامية التى تستند إلى خلفية تاريخية تختلف تمام الاختلاف عن مثيلتها الغربية؟. والثانى هو: هل من الممكن تأسيس بنية سوق بديلة تتلاءم والثوابت الحضارية للنموذج الأخلاقى الإسلامى عبر إعادة صياغة التشريعات والقوانين الإسلامية؟.

لقد شكل التساؤل الأول مأزقًا وقعت فيه الحركات التى سعت لتغريب العالم الإسلامى، حيث فشلت فى تهيئة بيئة ملائمة لتنمية اقتصادية ملموسة مثلما حدث فى اليابان. وشكل التساؤل الثانى المأزق الذى عانت منه الحركات الإسلامية. وأضحت هذه المعضلة أكثر خطورة بالتوازى مع النزعة المتزايدة نحو ترسيخ العولمة. فحتى الآن لم تستطع المجتمعات الإسلامية تطوير بنية اقتصادية بديلة تتماشى مع الثوابت الحضارية للنموذج الأخلاقى الإسلامى، اللهم إلا بعض محاولات الأسلمة التى ابتكرتها بعض المؤسسات الاقتصادية، والتى تعمل تحت مظلة النظم الاقتصادية الرأسمالية نفسها. وكما ذكرنا فى تحليلنا ضمن الفصلين الثالث والرابع فإن من المستحيل إقامة مركز حضارى بديل دون ترسيخ دعائم مركز جذب اقتصادى وآليات سوق فعّالة. وتمتلك البلدان الإسلامية ثروة ضخمة من المواد الأولية الاستراتيجية اللازمة لتفعيل تنمية اقتصادية شاملة، إلا أن النظم السياسية التى فرضتها القوى الاستعمارية والتى كان من شأنها زعزعة الاستقرار فى الدول الإسلامية لا تزال تقف عائقًا قوياً إزاء تحقيق التكامل المرجو بين الطاقات الاقتصادية الإسلامية الهائلة؛ وطالما ظلت هذه الإمكانيات الاقتصادية تدور بشكل مفكك فى مدار الآليات الاقتصادية العالمية، فستظل سيادة القوى الاستعمارية، وسيستمر استغلالها لتلك الإمكانيات. ولا تحول القلاقل السياسية والتبعية لآليات الاقتصاد العالمى دون صياغة بنية سوق بديلة فحسب، بل هى تحول أيضًا دون توزيع مثمر للموارد البشرية والمادية فى العالم الإسلامى.

وتنعكس الأزمة الاقتصادية فى العالم الإسلامى بشكل مباشر فى أن كل دولة إسلامية تسعى منفردة للاندماج فى النظام الاقتصادى العالمى، وذلك عوضاً عن العمل على تطوير سوق إسلامية مشتركة قد تشكل إضافة حقيقية للبنى الاقتصادية الإسلامية بوجه عام. وهذه الظاهرة تمنع أية إماكنية لتشكيل نظام اقتصادى بديل، وتضمن - على العكس من ذلك - استمرارية الاستعمار الاقتصادى الجديد، وتمكين الهيمنة السياسية الغربية فى العالم الإسلامى. وأقل ما يجب فعله فى المرحلة الراهنة هو تحقيق اندماج اقتصادى إقليمى فى العالم الإسلامى، الأمر الذى من شأنه إرساء دعائم الاستقرار السياسى فى المنطقة من خلال توزيع عادل للموارد، ورفع مستوى دخل الفرد. وإذا لم

يتحقق ذلك فلن يكون بالإمكان التغلب على تلك الأزمة، وسيظل أسلوب حياة الفرد المسلم رهنًا بمصالح القوى الدولية والشركات متعددة الجنسيات ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية.

لقد أظهرت الحرب التى اندلعت بين إيران والعراق وحرب الخليج مدى عجز «الأمة» عن تشكيل بنية سوق بديلة، أو حتى تشكيل تكتل اقتصادى فعال؛ الأمر الذى يعطى مؤشرًا على غياب العقلانية الاقتصادية. ولو أن تعاوناً شاملاً حدث بين الأطراف المتصارعة فى تلك الحروب، لكانت المكاسب أكبر بكثير من أى نصر محتمل لطرف على الطرف الآخر. إن عائدات البترول وفرت مميزات هائلة للعالم الإسلامى خلال العقدين الماضيين، غير أن صناع القرار السياسى للأسف عجزوا عن تحويل ذلك إلى طفرة اقتصادية إنتاجية. وأسيء استخدام تلك الموارد مرة بتوسيع نطاق النزعات الاستهلاكية، ومرة بالدخول فى سباق تسلح محموم، وأدى هذا الاستغلال السيئ للثروات النفطية إلى تغلغل النظم الاقتصادية الاستعمارية على أراضى الأمة الإسلامية من خلال دعم تلك النظم للشركات المتعددة الجنسيات فى تسويق سلع مترفة، وأسلحة فتاكة كان العالم الإسلامى فى غنى عنها.

ولاحظ الجميع كيف أن صناع السياسة الغربيين شرعوا فى مناقشة الجوانب الإيجابية لإعمار العراق ومردودات ذلك على اقتصاديات بلادهم حتى من قبل أن تنتهى الحرب. والواقع أن مشاريع إعمار كلّ من الكويت والعراق - التى تنافست عليها الشركات متعددة الجنسيات - قد أسهمت فى ترسيخ تبعية النظم الاقتصادية الإسلامية للبنى الاقتصادية الغربية. إن الاستخدام المنتج والفعال للموارد الاقتصادية فى البلدان الإسلامية يمكن أن يسهم فى صوغ مركز حضارى بديل للمركز الأطلسى، والمركز الأوروبى، والمركز الباسيفيكى أيضًا.

(ج) الأزمة السياسية: مشكلة الشرعية السياسية ووحدة الأمة

إن الأزمة السياسية الرئيسية فى العالم الإسلامى هى أزمة شرعية النظم الحاكمة. ولهذه الأزمة جانبان مهمان: يتعلق الأول منهما بالتنافر الذى ظهر إبان فترة عملية التحولات الحضارية. ويتعلق الثانى بمضمون التراث الاستعمارى.

بالنسبة للجانب الأول، نلاحظ فى الواقع الراهن أن الشرعية السياسية فى عديد من البلدان الإسلامية هى «شرعية إجرائية»، أو هى شرعية ذات طابع أدواتى شكلى، وليست ذات مضمون قيمى أو فكرى. وثمة مؤشران يدلان على مركزية الأساليب الإجرائية فى بناء شرعية السلطة: المؤشر الأول هو المكانة المحورية للقائد الكارزما باعتباره رمزاً للدولة، والثانى هو الاهتمام المبالغ فيه الذى يظهر فى ضخامة الاحتفالات التى تقام بمناسبة تنصيب زعيم الدولة. وهذان المؤشران يدلان أيضًا على مدى الافتقار للأسس القيمية التى تستند إلى الركائز المعرفية والقيمية التى تشكل الثقافة السياسية فى الدولة. وهذه المظاهر «الإجرائية» التى يتسم بها نمط الشرعية السياسية هى نتيجة طبيعية للتحولات الحضارية التى دمرت كل المنظومات القيمية التى كانت سائدة. فقد اعتقدت النخبة السياسية والثقافية المتغربة أن المؤسسات السياسية الغربية المفروضة على المجتمعات الإسلامية سوف تخلق قيمها الخاصة بها، لكن ذلك لم يحدث، ولم تكلف تلك النخبة نفسها عناء إعادة تقييم ثقافتها السياسية، مما أدى إلى منع تكوين معايير أخلاقية عامة. وهكذا انفصلت منظومات القيم التى تبنتها النخب الحاكمة عن قيم وأخلاقيات الجماهير، ونجم عن ذلك فراغ فى المشاركة الشعبية السياسية وفى حشد وتعبئة الرأى العام الجماهيرى، مما حدا بتلك الشعوب إلى نبذ القيم السياسية التى فرضتها الأنظمة الديكتاتورية البيروقراطية، والأنظمة العسكرية، والملكيات التقليدية بعد أن تضعضع سلطان هذه الأنظمة بسبب افتقارها إلى تلك الأسس المعرفية القيمية.

أما الجانب الثانى لمشكلة الشرعية السياسية فهو المرتبط بالتراث الاستعمارى الذى أنشأ الدول على أساس وحدات إقليمية، ولكنه حال دون صياغة ثقافة سياسية مستقلة وتلقائية فى تلك المجتمعات التى ليست لديها تقاليد سياسية خاصة بالدولة عبر تاريخها. وحتى اليوم لا تزال دول عديدة فى منطقة الشرق الأوسط تفتقر إلى المتطلبات الأساسية الضرورية كى تصبح دولاً ذات شرعية واستقرار سياسى ضمن إطار جغرافى إقليمى طبيعى. فلا هى تملك خلفية تاريخية منفصلة تمثل كيانًا سياسيا مستقلاً، ولا هى تملك خصائص ثقافية متفردة، لغوية كانت أو دينية أو عرقية، وهى عناصر من شأنها تمييز دولة عن جاراتها من الدول الأخرى. وبالتالى فإن واقع التجزئة الإقليمية يعكس مدى التأثير والنفوذ الذى لا تزال تمارسه القوى الاستعمارية على تلك

الدول، إلى جانب الفصل بين الموارد الاقتصادية والبشرية فى المجتمعات الإسلامية؛ بما يضمن تبعية هذه الدول المتشتتة للنظم الاقتصادية العالمية بما يصب فى مصلحة القوى الاستعمارية المعاصرة.

وقد أفضى واقع التجزئة المصطنعة بين البلدان الإسلامية إلى نتائج عدة، أهمها اثنتان:

النتيجة الأولى هى فقدان التقاليد المميزة للدولة، وضعف الجوانب المؤسسية فى الثقافة السياسية. وأدى ذلك إلى حدوث صراع بين النخب المتنافسة داخل الدولة، فأصبحت الطريقة المثلى لترسيخ دعائم السلطة السياسية هى انتهاج سياسات تتسم بالشمولية والبيروقراطية. وفى الوقت نفسه دعت الحاجة إلى صياغة قومية إقليمية(وطنية) بهدف إضفاء الشرعية على النظام القائم وقياداته من النخبة السياسية، واستلزم ذلك صوغ أيديولوجيات رسمية لفرض مفاهيم قيمية سياسية معينة على الجماهير بهدف الحفاظ على النظام الحاكم واستئصال شأفة أية قوى معارضة له.

والنتيجة الثانية هى أن الهويات المتصارعة داخل النظام السياسى الواحد قد أدت إلى تفاقم مشكلة الهوية الإسلامية فى أرجاء العالم الإسلامى. فطفت إلى السطح هويات على أسس مختلفة مثل: القبلية، والعرقية، والإقليمية القومية. والجامعة القومية الشاملة، والرابطة المذهبية، وكل ذلك جاء كنتيجة لانهيار الخلافة العثمانية، وانفراط المظلة الجامعة التى كانت تشمل جميع الانتماءات الفرعية. واستغلت القوى الاستعمارية هذه الهويات المتصارعة لإيجاد نظام توازن قوى داخل المنطقة. كما ظهرت دول عن طريق الطفرة، وانتقلت من النظام القبلى إلى نظام الدولة بقفزة واحدة، حيث استحوذت عائلة واحدة على جميع الامتيازات فقط لوجودها فى مركز السلطة السياسية. وفى حالات أخرى ظهرت نزعة إقليمية مصطنعة كأساس لعقيدة أيديولوجية وزعامة كارزمية تماهت مع الدولة لكى تملأ الفراغ السياسى على الأرض التى تسيطر عليها وفق تصور غير محدد المعالم عن ماهية «الدولة» فى حد ذاتها. ويظهر تأثير صراع تلك الهويات جلياً وبشكل خاص فى السياسات العربية الحالية. وتحاول الإدارة الروسية والحكومات الموالية للنظام السوفييتى السابق فى آسيا الوسطى محاكاة الوضع القائم فى العالم الإسلامى بإثارة القلاقل السياسية فى تلك المنطقة لإعاقة استقلال الجمهوريات الإسلامية الآسيوية عن الاتحاد السوفييتى السابق.

إن الأشكال السياسية المصطنعة التى سادت العالم الإسلامى كنتيجة للإرث الاستعمارى تنقسم إلى نمطين من النظم السياسية؛ لكل منهما طريقته فى اكتساب الشرعية السياسية، وهما: الملكيات التقليدية، والدكتاتوريات البيروقراطية. وتستند الشرعية السياسية لتلك الأنظمة إلى التوجهات التقليدية الإجرائية الرمزية والعقائدية الأيديولوجية المكتسبة من الحداثة، وكلاهما لا يعبران عن مؤشرات حقيقية لشرعية سياسية مستقرة، أو مستندة إلى منظومة من المفاهيم المعرفية والقيمية.

وعلى الجانب الآخر استطاع الإرث الاستعمارى تكوين نظام توازن قوى فى المنطقة ذى حساسية شديدة لأية تغيرات تطرأ عليه. وتحاول الملكيَّات التقليدية استغلال النزاعات القائمة بين التكوينات العسكرية والبيروقراطية للحفاظ على مكانتها المتميزة ضمن الوضع القائم، بينما يسعى زعماء الأنظمة العسكرية البيروقراطية إلى جذب الطاقات الاقتصادية لتلك الملكيات التقليدية من أجل تعزيز دورهم فى السياسة الإقليمية؛ بحيث إذا ما اتجهت قوة ما لتغيير الوضع القائم، فسوف يظهر بمنتهى السهولة حلف مضاد لتلك القوة، الأمر الذى يشكل مؤشراً واضحًا على نظام توازن القوى الذى رسخت دعائمه القوى الاستعمارية الغربية. كما يتيح ذلك النظام الفرصة أمام القوى العظمى كى تتدخل فى شئون العالم الإسلامى عبر التلاعب بموازين القوى فى المنطقة.

وتعتبر أزمة الخليج نموذجاً تطبيقياً لنظام توازن القوى المبنى على نظام «الشرعية المفروضة». وقد رأينا كيف استطاعت كل من مصر، والسعودية، وسوريا أن تشكل بسهولة حلفاً مضاداً - رغم اختلاف مصالح هذه الدول وتضاربها - لمواجهة تهديد القوة العسكرية لصدام حسين الذى كان يسعى لتحطيم ذلك التوازن، وعند ذلك أضحت الفرصة سانحة أمام القوى الكبرى بقيادة الولايات المتحدة للتلاعب بالنظام العربى كله كى تعيد رسم معالم التوازن بين القوى الرئيسية فى المنطقة، وكى تعيد أيضًا تشكيل الوضع القائم وفقًا للاحتياجات التى يمليها النظام العالمى الجديد.

بيد أن تأرجح نظم الحكم فى البلدان العربية بين الأسر الملكية التقليدية والنخب العسكرية البيروقراطية - كبديلين لبناء الشرعية فى السياسة العربية - لن يضمن استقراراً سياسيًا طويل المدى فى المنطقة، وبخاصة بعدما حدث من تحولات حضارية أجبرت

النظم البيروقراطية على اقتسام القوة السياسية مع الجماهير. إضافة إلى أن الضغوط المتزايدة للمساهمة فى العملية السياسية فى مختلف أرجاء العالم سوف تؤثر على مجمل الوضع فى المنطقة، بما فى ذلك النظم الحاكمة. وقد بدأ تأثير هذه الضغوط يظهر فعلاً فى عدد من التطبيقات الديمقراطية (المحدودة) فى كلّ من الأردن والجزائر أواخر الثمانينيات وقبيل أزمة الخليج مباشرة. وهنا تتجلى معضلة القوى الكبرى والولايات المتحدة على وجه التحديد فى منطقة الشرق الأوسط. فقد بدأت المخاوف تساور هذه القوى من جراء تقدم العملية الديمقراطية فى الشرق الأوسط، على الرغم من أنهم ساندوا حركات التغيير الجماهيرية من قبل فى شرق أوروبا. وسبب مخاوفهم هو أنهم يتشككون فى أن التحول الديمقراطى سوف يشجع ما يسمونه «الأصولية الإسلامية»، ولذلك السبب أيضًا استطاعوا استغلال سياسات صدام حسين بهدف استعادة الوسائل التقليدية للشرعية السياسية فى العالم الإسلامى.

وإذا ما بحثنا فيما وراء المتغيرات السياسية اليومية، سوف ندرك أن الأزمة السياسية فى العالم الإسلامى لن يتم التوصل إلى حل لها إلا من خلال ترسيخ قواعد نظرية وعملية تتسم بالاستقرار والمشروعية، وتكون متجذرة فى التجربة التاريخية الثقافية للمجتمعات الإسلامية. وسوف يكون بالإمكان تحقيق ذلك من خلال توسيع نطاق المشاركة السياسية، مما سيحفز من عملية ترسيخ الشرعية فى بلدان المنطقة. كما يجب على الأنظمة القائمة مراجعة مدى شرعية أساليبها خلال الحقبة القادمة التى من المتوقع أن تشهد تحولات حضارية بالغة الخطورة. ولن تؤدى مصادرة المشاركة السياسية إلا إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسى، واندلاع مواجهات دامية بين الجماهير والنخب الحاكمة. لذا يجب التخفيف من حدة التوتر الحالى فى العالم الإسلامى عبر التوصل إلى تفهم مدى الحاجة إلى التعاون والتآزر بهدف تحقيق استقرار طويل المدى. ويتطلب الاستقرار فى العالم الإسلامى شرطًا آخر هو إيجاد آليات أمن داخلية بهدف إيجاد حلول للمشكلات السياسية التى قد تطرأ بين الدول الإسلامية، ويمكن تحقيق ذلك إذا ما أعيدت هيكلة منظمة المؤتمر الإسلامى على نحو يمكنها من أداء دورها بفاعلية وكفاءة.

ويتعين على جميع الهيئات الدولية أيضاً البدء فى إعادة النظر فى أدوارها على الساحة السياسية الدولية، وبخاصة بعد التغيرات الجذرية التى طرأت على النظام

العالمى. فقد أثبت غزو العراق للكويت فى نفس توقيت انعقاد دورة منظمة المؤتمر الإسلامى فى القاهرة عجز المنظمة عن ضمان الأمن بين الدول الأعضاء، كما أظهر فى الوقت نفسه فقدان قنوات الدبلوماسية السلمية القادرة على احتواء الأزمة السياسية داخل أروقة المنظمة. ولعل الوسيلة التى تضمن فعالية الوسائل السلمية هى وضع اتفاقية للأمن والتعاون بين أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى على غرار اتفاقية هلسنكى للأمن والتعاون الأوربى. وفى هذا السياق يجب تجميد كل النزاعات الإقليمية، على أن يضمن أعضاء المنظمة عدم تعدى دولة على أخرى. وعلينا أن ندرك بصفة عامة أن فكرة قيام عالم إسلامى موحد قادر على تخطى الحواجز والحدود لا تعنى مجرد إزالة الحدود بين الدول الإسلامية، أو إلحاق دولة بدولة أخرى؛ لأن ذلك يمكن أن يخلق حالة من الفوضى، وأوضح دليل على ذلك هو الفوضى التى تفشت إبان أزمة الخليج، ووفرت فرصة ذهبية للتدخل العسكرى من قبل القوى الكبرى لتدمير البلدان الإسلامية، ومن ثم إعادة بنائها لصالح القوى الغربية على حساب الموارد البشرية والمادية للعالم الإسلامى.

* * *